استراتيجية تشجيع التنمية لمواجهة التحديات في عالم الجنوب ((كوريا الجنوبية أنموذجا)).

Strategy of Encouraging Development to meet Hinderness in the south world.

بحث مقدم من قبل
المدرس حمد جاسم محمد الخزرجي
جامعــة كربلاء /// مركز الدراسات الاستراتيجية
الباحث عدنان عبد الامير مهدي محمود
جامعة النهرين /// كلية العلوم السياسية

الخلاصــة.

واجهت دول عالم الجنوب كثير مـن التحديات الموروثــة والمعاصرة ، والتي كانت سببا في عرقلــة جهودهـا في تحقيق التقـدم والنمــو ، إذ واجهت تحديات خارجية وداخليــة كانت حجر عثرة في طريق تطورها ، مما فرض على أغلبها اتبــاع سياسات عامــة وضعت في مقدمــة اولياتها في مواجهــة تلك التحديــات استراتيجيات مهمـة ، كان من ابرزها استراتيجية ((تشجيع التنمية)) كإحدى أهـم الاستراتيجيات لمواجهــة تلك التحديات والولوج في عصر التقدم والتطور العلمي الكبير ، ولعل من أهم تلك التجارب في عالم الجنوب التجربــة التنمويــة الكوريــة ، إذ تم التعرض لملامحها العامـة ومراحل تطورها وابرز عوامل النجاح وتقيم تلك التجربة باعتبارها انموذجا يحتذى لبقية دول الجنوب ، وتوصل البحث لأهم الاستنتاجات منها:

1. أن دول عالم الجنوب تعاني من تحديات خارجية وداخلية (موروثــة ومعاصرة) سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .
2. إن بعض دول الجنوب واجهت تلك التحديات باستراتيجيات أهمها (استراتيجية تشجيع التنمية) كمرحلــة مهمــة للولوج إلى العالم المتقدم .
3. ان التجربــة الكورية في التنميــة كانت انموذجا ناجحا للتنمية الشاملــة على دول عالم الجنوب أن تستفاد منها في تحقيق التنمية في بلدانها .

وهناك مجموعة من المقترحات منها:

1. على دول عالم الجنوب الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي لمواجهة التحديات التي تتعرض لها ، وعلى شكل خطط تنمويــة خمسية كمرحلــة أولى من أجل تنظيم عملية التنميــة وبخطوات محسوبــة وعقلانية بعيدا عن الارتجالية في التخطيط التنموي .
2. الاعتماد على المعلومات والبيانات والأدلــة المؤكــدة في رسم السياسات العامــة لتحقيق النتائج المرجوة من تلك السياسات ، لأن دورة السياسات العامــة الرشيدة لا يمكن لها أن تدور إلا من خلال المعلومات وفي كل مراحلها
3. اعتماد ((استراتيجية تشجيع التنمية)) كهدف استراتيجي لأي سياسة عامــة تسعى الدولــة لتحقيقها ، لأنها الخطوة الاولى الصحيحة في طريق التقدم والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي دولة .
4. الاستفادة من التجربــة التنمويــة الكورية الجنوبية باعتبارها انموذجا يحتذى في التطور والنمو السريع ، وتجاوز السلبيات التي وقعت بها وحسب واقع أي دولة وبما يتلائم مع ظروفها .

الكلمات المفتاحية: استراتيجية، تشجيع، تحديات، الجنوب، كوريا.

Abstract.

The countries of the South faced many of the modern and contemporary challenges that hindered their efforts in achieving progress and growth. They faced external and internal challenges that hindered their development. Most of them imposed public policies that put their priorities in the face of these challenges. , The most prominent of which was the strategy of ("encouraging development") as one of the most important strategies to meet these challenges and access to the era of progress and great scientific development. One of the most important experiences in the South world is the Korean development experience. Coast development and the most prominent success factors and evaluate this experience as a model for the rest of the countries of the South, the research found the most important conclusions, including:

1-The countries of the world of the South suffer from external and internal challenges (inherited and contemporary) politically, economically and socially.

2- Some countries in the South faced these challenges with the most important strategies (the strategy of encouraging development) as an important stage to reach the developed world.

3-The Korean experience in development has been a successful model for the comprehensive development of the countries of the South to benefit from the development of their countries.

The proposal suggested a set of proposals, including:

1-The countries of the world of the South should rely on strategic planning to meet the challenges they face and in the form of five-year development plans as a first stage in order to organize the development process in calculated and rational steps away from improvisation in development planning.

2-To rely on information, data and proven evidence in the formulation of public policies to achieve the desired results of those policies, because the cycle of good policies can only take place through the information and at all stages.

3- Adopting the strategy of encouraging development as a strategic objective of any public policy pursued by the State, as it is the first step in the path of political, economic and social progress and development of any country.

4-To benefit from the South Korean development experience as a model to be followed in the development and rapid growth, and overcome the negatives that occurred by the reality of any country and in accordance with the circumstances.

Key words: strategy , Encouraging , challenges , south world , south Korea .

المقدمـــة.

عرفت البشرية عبر تاريخها أهميـة عملية التخطيط الاستراتيجي باعتباره الطريق الأفضل للوصول للغايـة المبتغاة في أي عمل بشري ، باعتباره الانموذج العلمي الرشيد الذي يحـدد الهدف والخطوات المطلوبـة لتحقيقه ، اعتمـادا على الموارد المتاحـة والوقت المحدد ، وعليه بنيت الامبراطوريات ، وشيدت الحضارات ، وتقدمت الامم ، ومـن ذلك اعتمـدت الكثيـر مـن دول عالم الجنوب للنهوض مـن ركـام التدهور والتخلف والانحطاط الحضاري والثقافي لبلـدانها علـى وضع الاستراتيجيات المتعددة ، ومن مقدمتها ((استراتيجية تشجيع التنمية)) ، لمواجهـة التحديات الكبرى التي واجهتها بعـد فتـرات مظلمـة مـن التخلف والجهل بسبب الارث الاستعماري الطويل الذي فرض عليها ، باعتبار إن التنمية هي الطريق الأفضل للنهوض فمن دون التنمية يكـون الحديث عـن أي ازهـار يمكـن إن يتحقق في عالم الجنوب مجـرد وهـم . ومن خلال استيعاب أغلب تلك الدول لهـذه الحقيقة ، كانت التجربـة الكوريـة الجنوبية تجربـة تنمويـة ناجحـة اعتمدت التخطيط الاستراتيجي ، وعبر مراحل تنمويـة ساهمت فيها عوامل النجاح لتحقيق طفرات تنموية سريعة ، وعبر خطط تنمويـة رشيدة استطاعت أن تصل في اغلب مؤشراتها لمنافسة الدول المتقدمة في عالم الشمال . وعليه فأن اعتماد استراتيجية التنمية هي بمثابة الوصفة المؤكـدة لعلاج أغلب امراض عالم الجنوب المورثـة والمعاصرة ، واهم درس يمكن الاستفادة منـه هو أن التنمية اعتمدت على الاستثمار في العنصر البشري وتطويره ، باعتباره حجر الزاوية في أي عملية تنمويـــة ، كونه المورد الغير قابل للنضوب عبـر الزمـن.

اهمية البحث.

تأتي اهمية البحث من خلال بعض اهتمام الدول في عالم الجنوب بالتخطيط الاستراتيجي ، وفي وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات التي تتعرض لها ومنها ((استراتيجية تشجيع التنمية)) ، وتبرز أهمية هـذه الاستراتيجية من خلال الاهتمام العالمي بتحقيق الاهداف الانمائية ومنذ العام 2000 ، وأهداف التنمية المستدامة (2015- 2030) ، والتي تسعى أغلب الدول في وضع استراتيجيات وسياسات عامة تتناغم مع تلك الاهداف ، واتخاذها دليل عمل تنموي من اجل الوصول للتنمية الشاملة ، فضلا عن أن التنمية اضحت العلاج المهم و الاساس لكثير من الامراض التي اصيبت بها دول الجنوب عبر تاريخها والذي يمكن ان ينتشلها من واقع التخلف المزمن الذي تعيشه هذه الدول ، ولعل التجارب التنموية في جنوب شرق اسيا خير برهان على ذلك لا سيما التجربة الكورية الجنوبية في التنمية .

مشكلـة البحث.

أن مشكلة البحث تتمحـور في محاولـة معرفـة أهم التحديات الخارجية والداخلية التي واجهت دول عالم الجنوب، واهم الاستراتيجيات التي حاولت مواجهتها ، وأهمها((استراتيجية تشجيع التنمية)) ، ومعرفة ملامح التجربـة الكوريـة الجنوبيـة في التنميـة باعتبارها تجربـة ناجحـة.

فرضيـة البحث.

تنطلق فرضية البحث من أن (استراتيجية تشجيع التنمية) هي الاستراتيجية الانجع والأفضل لدول عالم الجنوب لمواجهة التحديات ((الداخلية والخارجية)) التي تتعرض لها ، وأن التجربة التنموية الكورية الجنوبية من افضل التجارب التنموية في عالم الجنوب.

اهـــداف البحـث.

يهدف البحث إلى معرفة المفاهيم الاساسية (الاستراتيجية، وعالم الجنوب ، والتنمية)، ومعرفة اهميتها وخصائصها و اهدافها، والتعرض لأبرز التحديات التي واجهتها دول الجنوب و اولويات سياستها في التصدي لها، وفي مقدمة تلك الاستراتيجيات ((استراتيجية تشجيع التنمية))، وتطبيقاتها العملية في كوريا

الجنوبية من خلال معرفة مراحل تطورها وعوامل نجاحها وتقويم تجربتها، في محاولــة للاستفادة منها في تحقيق أنموذجها التنمـوي في دول آخــر.

هيكليـــة البحـــث.

في الدراسات البحثيــة الاكاديمية يتطلب قبل الولوج في التعرض لمشكلة أي بحث علمي التعرض لأبرز المفاهيم المتعلقة بموضوعة البحث باعتبارها المفاتيح لفهم محاور البحث الاخرى ، إذ شمل البحث ثلاث مباحث تناول الاول منه الاطار المفاهيمي والتأصيل النظري ، فتمحور المطلب الاول في ماهية الاستراتيجية ، والمطلب الثاني في ماهية عالم الجنوب ، والمطلب الثالث في ماهية التنمية ، اما المبحث الثاني تطرق إلى التحديات التي تواجه عالم الجنوب و اولويات سياساتها التنموية ، إذ تناول المطلب الاول منه التحديات الخارجية ، والمطلب الثاني التحديات الداخلية، فيما تمحور المبحث الثالث في تجربة كوريا الجنوبية التنموية ، إذ تناول المطلب الاول الملامح العامة للدولة الكورية الجنوبية ومراحل تطور تجربتها التنموية ، فيما تعرض المطلب الثاني عوامل النجاح للتجربة الكورية الجنوبية ، أما المطلب الثالث كان لتقويم التجربة التنموية الكورية الجنوبية ، ثم الخاتمة وابرز الاستنتاجات والمقترحات وقائمة المراجع.

المبحث الاول///الإطار المفاهيميوالتأصيل النظري.

قبل الولوج في البحث لابد من التعرض للمفاهيم الاساسية التي يدور البحث حولها ، باعتبار إن تلك المفاهيم تعد المفاتيح المهمة لفهم الكثير من المتغيرات والأفكار التي سوف يتعرض لها خلال البحث ومن ابز تلك المفاهيم (الاستراتيجية ، عالم الجنوب ، التنمية)) وكما يأتي:

المطلب الاول///ماهيـــة الاستراتيجيـــة).

تعد الاستراتيجية من المفردات التي أثارت جدلا واسعا في الأدب السياسي الاستراتيجي، وذلك لكثرة استعمالها وتداولها في العديد من مناحي الحياة ، فهي من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد ، فكلمة الاستراتيجية تستخدم من قبل المختصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دون تحديد معنى واضح لأبعاد المفهوم الامر الـــــــذي أدى إلـــــــى الغمـــــــوض والاضـــــــطراب الفكـــــــريين[1].

وعليه سوف نتطرق إلى مفهوم الاستراتيجية وأهدافها وشروطها وكما يأتي:

الفرع الاول /// مفهوم الاستراتيجية.

الاستراتيجية هي كلمة منقولة من لفظها الأصلي من اللغة اليونانية (Strategos) المشتقة من كلمتيـــن:كلمـــة (Stratos) والتـــي تعنـــي (عســـكري) وكلمـــة (Ago) والتـــي تعنـــي (قيادة) ، فهي تشير إلى القائد العسكري خلال العصر اليوناني ومعناها من مصدرها الاصلي يعطينا بعض الدلالات لتعريفها (الدهاء في المناورة العسكرية للتضليل أو الخداع أو المفاجأة للعدو لتحقيق النصر)، كما يمكن جمع تعريف واسع وشامل لكتابات قادة القرن التاسع عشر العسكريين أمثال (فينتر وبوفر) بأنها (فن توزيع واستخدام المعارك بالوسائط والقوى العسكرية لتحقيق أهداف الحرب التي حددتها السياسة)[2].ويعد كتاب الفيلسوف والقائد العسكري الصيني (سون أتــزو *)، (فن الحرب) من إ قدم الكتب في مجال الاستراتيجية العسكرية ، والتكتيك الحربي ، كما ويؤكد الكتاب على عمق العلاقة بين الاعتبارات السياسية والسياسة العسكرية ، إذ لقيت هذه الفكرة قبولا واسعا ، وتأثيرا كبيرا في فكر عدد من خبراء الإستراتيجية الغربية المحدثين ، وكذلك في فكر عدد من القادة الشيوعيين الصينيين ومنهم ماوتسيتونغ[3]، وتعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين وتساعد الافراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناء على مجموعة من الخطط الدقيقة ،

وتعرف أيضا بأنها الأفعال والأساليب التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها ، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها أو تطبيقها بشكل فعلي [4] ، ولقد عرف (بوفر) الاستراتيجية بأنها (فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة) وهذا التعريف ينطوي على قدر كبير من الادراك لحقيقة ومعنى الاستراتيجية ، فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تحاول القوة إلى تحقيقه بالقوة العسكرية ، وإنما قصد بالقوة بجميع عناصرها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية .....الخ . وعليه فأن الاستراتيجية كلمة تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن توصيفها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية ، وهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع ، ومن هنا فأن لكل دولة استراتيجية تعبر عن سياستها بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية ، وبهذا تكون الاستراتيجية تابعة للسياسة ونابعة منها [5] .

الفرع الثاني /// أهـداف الاستراتيجيـة.

من أبـرز الاهداف التي تحرص الاستراتيجية على تطبيقها هي :

1. إدراك إيجابيات وسلبيات العمل المرتبط بالاستراتيجية .
2. توفر الظروف والبيئة المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية .
3. الاستفادة من إيجابيات العمل والحرص على تنفيذها بأسلوب صحيح .
4. مراعاة مناسبة كافة العوامل المحيطة بالاستراتيجية ، مع طبيعة المهمات التي ستقوم بها ، مما يؤدي إلى الوصول لتحقيق النتائج المطلوبة من العمل [6] .

الفرع الثالث /// شروط الاستراتيجية. [7]

من ابرز الشروط الواجب توافرها عند وضع آية استراتيجية هي:

1. وضوح الاهداف وتكاملها : فالأهداف ينبغي أن تكون واضحة وسليمة وغير مبهمة ، كما وأن هذه الأهداف يجب أن تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في إطار الاستراتيجية الواحدة ، أو بين الاستراتيجيات المختلفة في إطار المجتمع ككل .
2. واقعية الأهداف وحقيقتها : إن اختيار الأساليب للوصول إلى الأهداف المطلوبة يستلزم وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها ، ومن ثم أهمية تكافؤ القدرات والموارد مع الاهداف .
3. العقلانية والتخصص : بمعني إن تتضمن الاستراتيجية عند وضعها اختيارات عقلانية في العلاقة بين الوسائل و الاهداف ، ويقصد بالعقلانية إن عملية الاختيار بين عدة وسائل وأساليب مختلفة تتم على أساس عقلاني يمكن حسابه والدفاع عنه ، وهو يتحدد بمدى فعالية هذه الاساليب في تحقيق الأهداف ، فالعقلانية هي الدراسة العلمية للواقع وللبدائل المختلفة والاختيار العلمي بين هذه البدائل .
4. الاستمرارية : من صفات الاستراتيجية الدوام والاستمرار ، فطالما الاهداف التي تسعى إليها الدولة هي لا نهائية ومستمرة باستمرار وجودها ، فأن عملية التخطيط الاستراتيجي تتصف ايضا بالاستمرارية.

المطلب الثاني /// ماهيـة عالم الجنوب.

الشمال والجنوب بوصفهما مصطلحين مستخدمين لتصنيف الدول لهما معان مختلفة تماما عن الاتجاه الجغرافي ، بمعني إن هناك بعض الدول المصنفة ضمن دول الشمال وهي تقع جغرافيا ضمن الجنوب ، إذ يقصد بدول الشمال تلك الدول المتقدمة تكنولوجيا وصاحبة الغنى في الثروات ، ومن المعاني التي يشير إليها الشمال أيضا شعوب شمال اوربا أو الدول التي هي في شمال اوربا ، وقبل القرن السابع عشر كان مصطلح الشمال يقصد به أوربا الشمالية فضلا عن روسيا الأوربية وجمهوريات البلطيق وغرينلاند ، إما مصطلح عالم الجنوب فأنه يعني الدول الفقيرة أو الاقل تقدما والتي كانت تسمى البلدان المختلفة أو النامية

، وعلى هذا المعنى ينقسم العالم كله بين شمال غنـي وجنـوب فقير، ولكن هذا التقسيم الجغرافي تغيير لاحقا واصبحت دول من عالم الجنوب ضمن دول الغنية وهي استراليا واليابان وكوريا الجنوبية [8].ومـن ابرز خصائص دول عالم الجنوب البالغ عددها (160) دولة مقابل (33) دولة في عالم الشمال والتي تميزها عن دول الشمال ، هو:

1. الخصائص الاجتماعية والديمغرافية : إذ تعاني دول الجنوب من تكاثر مضطرد حيث تشهد اغلبية دول الجنوب زيادة في معدلات المواليد ، فضلا عن ارتفاع نسبة الشباب من بين السكان، وتصل نسبة الخصوبة ما بين (2%) إلى (3%) في معظم هذه الدول [9].

2. الخصائص الاقتصادية : يمثل عالم الشمال (20%) من سكان العالم وينفرد سكانه ب (80%) من الثروة العالمية ، في حين يمثل عالم الجنوب (80%) من سكان العالم وينتج (20%) من الثروة العالمية سنويا[10].

3. الخصائص السياسية : إذ تعاني بلدان عالم الجنوب من مشاكل كبيرة مثل تفكك الوحدة الوطنية ، وظاهرة عدم الاستقرار تعود إلى المشاكل الأثنية والثقافية والاجتماعية والانتماءات الطائفية والقبلية والعقبات الجغرافية والإقليمية ، فضلا عن اسباب اخرى متمثلة في دور القوى الخارجية وسياسة الحكم غير المباشر أو الحروب والنزاع بين الدول[11].

4.المجاعة والأمن الغذائي : إذ تعد دول الجنوب مستوردة للغذاء ، فهناك عدد من دولة في عالم الجنوب تعاني من عجز غذائي وتعتمد على الاستيراد بالعملات الصعبة مما يقودالى عجزفي موازنتها[12].

5.الديون الخارجية : وهي احدى المشاكل الكبرى لدى دول عالم الجنوب ، إذ ادت هذه المشكلة إلى استنزاف اقتصاديات هذه الدول ، وتدخل الدول الاوربية والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإلى فرض اصلاحات سياسية واجتماعية[13].

وإن هذه الخصائص تشمل مجموعة كبيرة من دول الجنوب ومتنوعة تضم معظم الدول في قارة اسيا وقارة امريكا اللاتينية وقارة افريقيا اجمعها ، وتشغل هذه الدول مساحة واسعة من الارض تصل إلى 77% من إجمالي مساحة الكره الارضية [14] .

المطلب الثـالث /// مفهـوم التنميـــة.

يقصد بالتنمية انها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية ، التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية ، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي ، كما تعرف التنمية على إنها عملية تحسين الحياة البشرية التي تتضمن ثلاثة جوانب متساوية في الأهمية ، أولها رفع المستوى المعاشي للأفراد ، أي مستوى الدخول والاستهلاك والخدمات الطبية والتعليمية ويتم ذلك عن طريق النمو الاقتصادي ، ثانيهما خلق الظروف المؤدية إلى نمو شعور الاحترام للذات عند الأفراد من خلال تأسيس الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعزز من احترام الفرد ، أما الجانب الثالث فهو زيادة حرية الافراد في توسيع خياراتهم [15] ، فبعد إن كان مفهوم التنمية التقليدي يعتمد على الجانب المادي – الاقتصادي اصبحت الدعوة بان يكون المفهوم واسعا ليشمل تحقيق اضافة للأهداف الاقتصادية الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها ، فالتنمية قبل كل شيء هي تنمية الانسان[16].ولقد عرفت التنمية البشرية على انها توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس ، لان الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وإمكانياتهم ، وفي العام (1992) انعقد مؤتمر (ريودي جانيرو) في البرازيل والذي عرف مصطلح

جديد للتنميـة هو (التنمية المستدامة) بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنمويـة والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل ، وهناك من قام بتجزئـة شموليـة مفهوم التنميـة إلى ابعاد اقتصاديـة واجتماعية وسياسية ، لان التنميـة عملية شاملـة لكل هذه الجوانب لكون التنميـة نشاطا شموليا وفعلا كليا مـن أجـل تحقيق التنميـة الشاملـة [17].

المبحث الثاني /// التحديات التي تواجه عالم الجنوب وأولويات سياسـاتها التنمـويـــة.

المطلب الاول /// التحديات الخارجيـة.

وتتمثـل تلك التحديـات في النظام العالمي من خلال الهيمنة والتدخل الخارجي والمديونية:

الفرع الاول///تحدي الهيمنة.

إذ تعمـل الهيمنـة الخارجيـة علـى تفسير القانـون بطريقـه ازدواجيـة وانتقـائيـة فـي المعـايير واستخدام المؤسسات الدوليـة والتحكم بالعلاقات الاقتصاديـة ، وما ينتج عنها من الهيمنة والتبعيـة بأشكالها السياسية والاقتصاديـة والعسكريـة ، فضـلا عن مـا يجري من احداث كاحتلال للأراضـي والحروب والنزاعات الدوليـة مما يشكل عائقـا جـديـا وحقيقيا أمام التنميـة وبخاصـة التنميـة الإنسانية المستدامة وهذا مـا نشاهده مثلا في العراق الذي عانى ولا يزال يعاني من الارهـاب والتدخلات الاقليميـة ، وغيره من البلـدان التي تشهد حروبـا وصراعات داخليـة مثل الصومـال واليمـن وسوريـا.

الفرع الثاني///تحدي التدخل الخارجي.

التدخل في الشؤون الداخليـة للدول النامية أو محاولـة فرض تصورات الدول الرأسماليـة المتقدمـة عليها أو تلـك المؤسسـات المتخصصـة التـي تـدين بـالولاء لهذه الـدول ومصـالحها دون مراعـاة لمصـالح الـدول النامية وشعوبها ، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولي ومنظمـة التجارة الدوليـة الحـرة ، ومـا نـتج عن هذه العقوبات والاختلالات مـن إثـارة النزعـات الطائفيـة والمذهبيـة والاثنيـة وعززت الاتجاهات التقسيمية على الهويـة الوطنية ، والتي عملت بشكل أو بأخر على ايقاف عملية التنميـة وحرمـان الإنسان مـن فرص العيش الطبيعي ، وكلها تعـد انتهاكـا صارخـا لا يخص التنميـة وحـدها بـل لكـل منظومـة حقوق الانسان وتعطيلها [18].

الفرع الثالث///تحدي المديونية.

كانـت مشكلـة الديـون الخارجيـة[19]، والتـي تعـد مشكلة كبرى تواجـه دول الجنـوب، والتـي ادت إلـى استنزاف اقتصاد الدول المدنيـة ، وكانت هذه الديون سببا وراء التدخل الخارجي والسيطرة المباشرة على بعض دول الجنـوب فـي القرن التاسـع عشـر كمـا حـدث فـي العديـد مـن دول افريقيـا واسيـا ودول امريكـا اللاتينيـة ، وان ازمـة الديون التي بدأت في الثمانينات من القرن المنصرم قـد ادت إلـى تدخل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والى فرض الاصلاحات الاقتصادية التي ادت في كثير من الاحيان إلـى اضـطرابات سياسية مما ادى إلـى حصـول اضـطرابات وانتفاضـات الخبز كمـا فـي المغرب عام 1981 وفي الجزائر عام 1999 ، إذ تدفع دول الجنوب مـا قيمتـه 11 دولار كخدمـة للديـن مقابل كل دولار تحصل عليه من مساعدات ، فمشكلة الديون الخارجية لها تأثيرها السلبي الكبير على دول الجنوب ،إذ إن ملايين الاطفال يموتون بسببها وملايين اخرى ستبقى عاجزة عـن القراءة والكتابـة نظرا إلى عدم توافر الامكانيات المالية المطلوبة للتعليم والصحة [20]. واصبح تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءا مهما من دخل الدول المدينـه ، بحيث اصبحت تلك الدول تدور فـي حلقـة مفرغـة مما يسهم في استمرار تفاقم ازمات ومشاكل لعل ابرزها تكريس لظاهرة الفقر وأثارها الخطيرة [21].ومن خلال مـا تقدم يتضح إن التحديات الخارجيـة التي واجهت دول عالم الجنوب تحديات خطيرة اضحت المعرقل الاساس لأي عمليـة نهوض تنمويـة يمكن إن تتبناها هذه الدول على المـدى المنظور.

المطلب الثاني /// التحديات الداخلية.

لا تقل التحديات الداخلية خطورة عن التحديات الخارجية لما لها من اثار وانعكاسات على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول عالم الجنوب ، ويمكن تحديد خمسة تحديات ومشكلات أساسية تواجه دول عالم الجنوب وكما يأتي:

الفرع الاول /// التحديات السياسية.

وهي تلك المشاكل والتحديات الناشئة عن طبيعة النظم السياسية القائمة في هذه البلدان التي تمارس سياسات انتهاك الحريات ومصادرة الديمقراطية والتجاوز على حقوق الإنسان وعلى حقوق المواطنة [22]، إذ يعد الحكم الرشيد أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة ، وتشكيل السياسات الوطنية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس في بناء البنى التحتية ، والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل[23].فالهدف الاسمى للتنمية رفع مستوى حياة الناس ، والحد من فجوة الثروة والدخل بين مختلف طبقات الشعب ، وتحسين نوعية الحياة في الدولة ، وتتضمن المقاربة التنموية وجود نخب سياسية منتخبة ديمقراطيا ، وقادرة على تنظيم النشاطات الاقتصادية ، وتنمية الموارد الوطنية بأسلوب فعال ومتوازن ومتعاون من الناحية الاجتماعية ، فالعلاقة بين التنمية والديمقراطية تتضح من خلال إن التنمية تشمل من حيث تعريفها الحد من الفقر ورفع مستوى الحياة الانسانية[24].من جانب أخر تستند اقامة نظام المؤسسات على قدر من الاستقلالية الذاتية للبنى السياسية ، مثل استقلالية الدولة بالقياس للقوى الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك استقلالية الأحزاب السياسية عن اصولها الطبقية والاجتماعية ، إذ تتحول إلى قوة للدفاع عن مختلف الطبقات والفئات ، فالدولة التي تحول سلطة للبرجوازية لن تربح حسب تصور (هينتنغتون) إلا قدرا غير كاف من اقامة المؤسسات للحياة السياسية ، فتواجه بذلك ضغطا على صعيد التنمية السياسية ، لذا يفترض إن يكون بناء النظام السياسي باستمرار على اساس : الاستقلالية ، والحياد ، وأن يضم الجهاز الاداري ، عناصر كفوءة تعمل لخدمة المصلحة العامة [25].

الفرع الثاني /// التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وهي تلك التحديات ناشئة عن طبيعة علاقات الانتاج السائدة وتخلف مستوى القوى المنتجة وتجلياتها الواضحة على مستوى الحياة المعيشية للغالبية العظمى من الشعب ، ومن ابرز التحديات التي تواجه العالم النامي هي ظاهرة الفقر ، إذ اضحت سمة اساسية حيث يزداد الفقر والتهميش فيه لأكثرية شعوب العالم ، بقدر ما يزداد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولا وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا ، وتؤكد الاحصاءات التابعة للأمم المتحدة خلال عقود النصف الثاني من القرن العشرين إن عدد الدول الفقيرة يتزايد بين فترة وأخرى ، ففي العام 1971 بلغ عدد الدول الفقيرة (25) دولة ، ارتفع إلى (48) دولة في مطلع التسعينيات ثم تجاوز (63) دولة خلال العام 2000 [26]، وبلغ عدد الافراد الذين يعانون من الفقر المتعدد الابعاد في (91) بلد نحو (5، 1) مليار فرد بينما يبلغ هذا العدد عالميا (2,2) مليار من اصل (10) مليار[27] ، ومن أكثر الدول النامية التي تعيش الفقر متعدد الابعاد إذ تأتي بنغلادش في المقدمة بنسبة مئوية (8، 57%) من الشعب تليها اليمن (2. 55%) وباكستان بنسبة (4. 49%) ثم العراق بنسبة (2. 14%) من الشعب وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية ففي مصر تبلغ نسبة الفقر متعدد الابعاد حوالي (6%) والامارات بنسبة (06. 0%) [28].ويلحظ إن هناك اسباب متعددة تقف وراء مشكلة الفقر في دول عالم الجنوب منها ما هو خارجي يتعلق بالظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية التي حصلت بعد انتهاء عصر القطبية الثنائية وأثر ذلك على مستوى العلاقات الدولية وتعميق الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة ،

وانخفاض مؤشر المعونات والمساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال المتقدمة إلى دول الجنوب النامية ، مما يترتب على ذلك عدم قدرة دول الجنوب مستقبلا على توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها ، وهناك من يرى إن اسباب مشكلة الفقر تعود لأسباب داخلية ، إذ إن الغالبية من الدول النامية ما زالت تحكم بنظم تسلطية ، أو ديمقراطية شكلية ،إذ ينخر الفساد هذه النظم السياسية بما يعكس الاثار السلبية على امكانيات التوظيف الصحيح للموارد المتاحة ، فضلا عن غياب المجتمع المدني الذي يعاني غياب العمل بمبادئ الحرية والديمقراطية والحياة الدستورية والشرعية وحقوق الإنسان ، وغياب العقلانية والواقعية في سياساتها وعلاقاتها الدولية غير المتكافئة ، وكذلك اتباع الكثير من دول عالم الجنوب وبتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج التصحيح الاقتصادي وتحرير الاسواق والخصخصة وغيرها من السياسات التي كانت على حساب الفئات الأكثر حرمانا من الشعب وعلى حساب التنمية البشرية المستدامة[29].ومن المشاكل والتحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه دول الجنوب هي مشكلة البطالة وآثارها السلبية من الناحية الاقتصادية وتتمثل بهدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الاكمل ومن ثم ضياع الانتاج والدخل ، لأن البطالة تدفعهم إلى تقليص حجم الإنتاج ثم الاستغناء عن عدد من العمال وهذا كلما زادت البطالة عمد المنتجون إلى تسريح العمال لهذا ينتقل الوضع الاقتصادي من سيء إلى اسوء [30] ، وتعمل البطالة على تعطيل طاقة يمكن إن تسهم في الانتاج والتنمية ، حيث توجد انعكاسات اقتصادية لمشكلة البطالة لأن الفرد العاطل بعد تعليمه ورعايته وما تحملته الدول من تكاليف أمام خيارين إما أن يعمل في عمل لا يتناسب معه أم يبقى عاطلا وفي كلتا الحالتين يكون هدرا في الاقتصاد القومي لأن الدولة لم تحصل على تغذية عكسية لما صرفته عليه ، فضلا عن إن البطالة المقنعة اصبحت من سمات الدولة المتخلفة اقتصاديا وما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تؤثر سلبيا في الإنتاجية مثل عدم الانضباط في العمل ، وقراءة المجلات اثناء العمل ، وهبوط معدل الانتاج وغير ذلك من المظاهر السلبية [31].وفي دراسة احصائية لدراسة آثار البطالة على التكلفة الاجتماعية والنفسية ، تبين إن زيادة معدل البطالة (1%) عن المعدل الفعلي فإن معدل الانتحار يزداد بمعدل (4%) ويزداد معدل القتل بحوالي (6%) ويترتب على ذلك زيادة الدخول إلى المصحات النفسية بحوالي (4%) [32]، ولقد أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت عنوان تحديات أمن الانسان في الدول العربية عام 2009 إلى ارتفاع نسبة البطالة فيها إلى (14%) عام 2005 ، مقابل (6%. 3) على المستوى العالمي ، كما جاء في تقرير منظمة العمل العربية الذي نشر عام 2005 ،أنه على الاقتصاديات العربية ضخ نحو (70) مليار دولار ، ورفع مستوى معدل النمو الاقتصادي إلى (7%) ، واستحداث (5) مليون فرصة عمل سنويا لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ولكي تتمكن تلك الدول من التغلب على مشكلة البطالة وأثارها الخطيرة ، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل عربيا عام 2010 إلى 25 مليون عاطل حسب تقرير منظمة العمل الدولية عام 2013 [33].

بيد إن واقع البطالة في الدول العربية يكمن في عدد مهم من الاسباب والمعوقات من ابرزها التزايد السكاني ، ومحدودية تنوع مصادر الدخل القومي ، وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة ، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي ، ومحدودية دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة المتزايدة وتخلي الدولة عن دورها في توفير فرص العمل ، فضلا عن الفجوة العميقة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية ، وكذلك ما يسمى بتحدي التنافسية على المستوى العالمي ، والذي ارتبط بضغوط العولمة عندما فرضت نفسها عالميا ، ودعوتها إلى فتح الأسواق والتبادل الحر للسلع والخدمات ورأس المال [34].

الفرع الثالث /// تحديات الإرث الاستعماري.

تعد تحديات الإرث الاستعماري الطويل الذي عانت منه دول الجنوب ، واتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة وتفاقم المديونية الخارجية على عدد كبير ومتزايد من دول عالم الجنوب وخاصة الدول الأكثر فقرا وتخلفا ،من اكثر التحديات خطورة والتي تواجها دول الجنوب ، إذ تم دمج اقتصاديات دول الجنوب في السوق الرأسمالي العالمي منذ القرن التاسع عشر جراء حدوث الثورة الصناعية في انكلترا وفرنسا والمانيا، هذه الثورة كانت قد غيرت الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول ، وأدت إلى التقدم في كافة المجالات ، مما ترتب عليه زيادة هائلة في السكان ، مع توسع صناعي كبير ، وبالتالي ولد الحاجة للتوجه الخارجي وتحديدا دول الشرق الغنية ذات الثروات غير المستغلة ، فالاستعمار هو الذي ادى إلى استنزاف طاقات وموارد دول الجنوب مما جعلها تدور في حلقة التخلف [35] .

رابعا /// تحديات (مشكلات) تلوث البيئة.

منذ العام (1970) انخفضت مساحة اراضي الغابات في العالم من (4. 11) كيلو متر مربع لكل(1000) من السكان إلى (3. 7) ، وقبل اربعين عاما كان معظم عملية ازالة الغابات يحدث في البلدان الصناعية ،أما الان فهو يتركز في العالم النامي ، ففي العقد الماضي تم قطع (154) مليون هكتار على الاقل من الغابات المدارية ، فخلال كل عام تفقد امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (7) ملايين هكتار من الغابات سنويا ، وفقدت اسيا وافريقيا وجنوب الصحراء (4) ملايين هكتار لكل منها [36] ، مما يتسبب ذلك في ارتفاع درجة حرارة الارض ، فتاكل المساحات الخضراء التي تقع مسؤوليتها على عاتق الدول الصناعية التي استفادت من ضعف الحكومات الافريقية والامريكية اللاتينية وفقر شعوبها ،إذ قدرت المساحات الخضراء التي تم قطع الاشجار فيها بحوالي (7. 13) مليون هكتار من الغابات ، وطال ذلك تخريب نصف غابات الامازون ، وتقدر كلفة إعادة احياء تلك الغابات في العالم بحوالي 1000 مليار دولار[37].ولاشك ان الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية ادت إلى ضغط شديد على العناصر البيئية ، واستنزفت عناصر بيئية كثيرة نتيجة لعدم مقدرة الانسان حمايتها من التدهور ، فسوء استخدم الاراضي الزراعية يؤدي إلى انخفاض انتاجيتها وتحويلها من عنصر منتج إلى عنصر غير منتج ، ونجد إن سوء استخدام واستغلال الإنسان للتكنولوجيا ، قد ادى إلى التلوث الارضي ، إذ جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية إن التدهور البيئي المصاحب للزيادة السكانية تعد الاسباب الرئيسية لتفشي الامراض ، إذ يعاني حوالي (57%) من سكان العالم من نقص التغذية ، وإن عدد البشر الذين يفتقدون إلى الحاجات الاساسية مثل الماء النقي والغذاء الضرورية ، في تزايد مستمر وأنهم يصبحون أكثر عرضة للإمراض التي يسببها التلوث البيئي [38].

الفرع الخامس /// تحديات النزاعات المحلية والإقليمية.

إذ تعاني دول الجنوب من النزاعات المحلية والإقليمية، الذي يزيد من شراء السلاح، وفتح سباق للتسلح الذي لا يتناسب مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي ولا مع حاجات وضروريات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها [39]، وبما إن التنمية تعتمد على العمل الحكومي الفعال وعلى كفاءة النظام السياسي ، فمن الضروري أذن توفر حد ادنى من الاستقرار السياسي لغرض تحقيق عملية التنمية ، وبناء على ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي الذي تتعرض له الدول النامية يشكل عقبة في طريق التطور الاقتصادي ، واستمرار لحالة التخلف ، وكان لوجود ظاهرة عدم الاستقرار السياسي دورا مهما في اتجاه دول عالم الجنوب إلى المغالاة في الإنفاق العسكري مما يؤدي هذا الإنفاق إلى هدر في الموارد كان يمكن إن يؤثر تأثيرا كبيرا على مستوى معيشة المواطنين لو انها وجهت أغراض مدنية ، والتنمية من جانبها لا تدعو

للتخلي عن الدفاع الوطني بحجة التبذير في الموارد ، بل ما تحتاجه فعلا هو الاختيار الصائب للبرامج الدفاعية في كفاءة الانفاق عليها ،إي تعظيم الامن القومي بأدنى كلفة ممكنة [40].ويمكن القول إن التحديات الخارجية والداخلية التي واجهت دول عالم الجنوب كانت من الاتساع والتعقيد بحيث كانت بمثابة العقبة الاساس امام المشاريع والخطط التنموية التي كانت تريد تلك الدول تبنيها.

المبحث الثالث /// تجربة كوريا الجنوبية لتشجيع التنمية مراحل التطور وعوامل النجاح.

حققت كوريا الجنوبية نموا اقتصاديا سريعا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة ، فقد استطاعت منذ سبعينات القرن الماضي بناء اقتصادها وصناعتها بعد عقود من الاستعمار وسنوات من حرب مدمره مع جارتها الشمالية ، وبحلول القرن الحادي والعشرين اضحت كوريا الجنوبية قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتكون بذلك واحدة من ابرز تجارب التنمية في عصرنا الحديث [41]، لذا سوف نتعرض للتجربة الكورية الجنوبية من خلال نبذة تاريخية للملامح العامة للدولة الكورية الجنوبية ومراحل تطورها وعوامل النجاح وتقييم تجربتها التنموية من خلال **المطالب الاتية:**

المطلب الاول /// الملامح العامة للدولة الكورية الجنوبية ومراحل تطور تجربتها التنموية.

الفرع الاول///ملامح عامة للدولة الكورية الجنوبية.

اولا /// العامل الجغرافي : تقع كوريا الجنوبية في شرق اسيا وهي جزء من شبه الجزيرة الكورية وهي عبارة عن لسان من اليابسة تمتد في البحر وتصل مساحتها الكلية إلى (99274) كم 2 تؤلف الاراضي الزراعية منها (19%) من مساحة الدولة ، فيما تؤلف الغابات نسبة قدرها (2 . 65%) من المساحة الكلية ، ولم تهب الطبيعة الدولة الكورية الجنوبية الكثير من الموارد سوى بعض الموارد المعدنية مثل التونجستين وبعض الفحم من الدرجة المنخفضة وخام الحديد والكاولين وبعض المعادن الاخرى ، وتتميز طبيعة الارض بكونها جبلية وعانت من التآكل بسبب ازالة الغابات أثناء الحرب العالمية الثانية ، إذ كانت كوريا خاضعة للاحتلال الياباني الذي انتهى بانتهاء الحرب [42].أما من حيث التضاريس الطبيعية فإن كوريا الجنوبية بلاد جبلية ، تغطي الجبال نسبة (70%) من اجمالي مساحة البلاد وتقع السهول في غرب وجنوب شرق كوريا ، وتشكل مع الانهار مساحة (30%) من البلاد ، إذ يجري في كوريا الجنوبية نهران رئيسيان وهما نهر (فاكتنج 225كم) و (نهر هان 514كم) ولقد لعبت هذه الأنهار دورا حيويا في تشكيل انماط معيشة الكوريين وبخاصة في تصنيع البلاد[43].

ثانيا /// العامل البشري: بلغ عدد سكان كوريا الجنوبية حسب تقديرات علم (2002) (4. 47) مليون نسمة ، يشكل سكان الحضر نسبة (1. 80%) من مجموع السكان ، وبلغ نسبة النمو السكاني للفترة (1975- 2002) حوالي (1.1%) ، ويتوقع أن ينخفض إلى (4 . 0%) خلال السنوات (2002- 2015) وتحتل كوريا الجنوبية بموجب دليل التنمية البشرية المرتبة (28) وفقا لتقديرات عام (2004) [44] ، وقد احتلت في العام 2012 المرتبة (12) حسب دليل التنمية البشرية ، فضلا عن انحدار الكوريون لأسرة عرقية واحدة ويتكلمون لغة واحدة قراءة وكتابة وهي اللغة الكورية التي تعتبر عنصرا مهما في تقوية هوية الكوريين القومية[45]. ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية ، راهنت القيادة الكورية على راس المال البشري كمورد للتنمية ، فاستثمرت وبكثافة في التعليم ومدارس التكوين المهني لتطوير انتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع ، إذ ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم من (5 . 2%) سنة 1951 إلى اكثر من (23%) من الموازنة بحلول الثمانينات ، وفضلا عن المستوى التعليمي والمهني كانت ظروف العمل مجحفة جدا ، إذ وجدت الطبقة العاملة نفسها تعمل لساعات أطول حيث كانت ساعات عمل الاسبوع في القطاع الصناعي

تزيد على (13) ساعة عن نظيرتها في اليابان ، و(6) ساعات عن مثيلتها في تايوان بحلول العام (1986) [46].

ثالثا /// العامل السياسي: نظام الحكم في كوريا الجنوبية جمهوري رئاسي ، تتكون من (17) تقسيم اداري ، وقد شهد هذا البلد خلال المدة (1948- 1987) العديد من التطورات السياسية التي تعرضت فيها للاضطرابات والانقلابات وأعمال العنف والاغتيالات قادت إلى إرساء وتطوير الممارسة الديمقراطية ، **ومن أبرز الإنجازات السياسية في كوريا الجنوبية** :

1- **التداول السلمي للسلطة:** ففي عام 1987 جرى انتخاب الجنرال السابق (روهموهبون) كرئيس للجمهورية ، إذ كانت البداية الحقيقية للديمقراطية عندما انتخب أول رئيس مدني منذ (32) عام ، وفي عام 1992 تم انتخاب (كيم يونغ سام) الذي يعد احد قدامى المناضلين من أجل الديمقراطية كرئيس لجمهورية كوريا الجنوبية ، وفي عام 1997 تم انتخاب (كيم داي جونغ) (زعيم الحزب المعارض الرئيس) رئيسا للجمهورية الذي اطلق على إدارته اسم (حكومة الشعب) وتولت حكومته السلطة من خلال أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ كوريا الجنوبية ، أما(حكومة المشاركة) تحت إدارة الرئيس (روهموهبون) في العام (2003) فهي الجمهورية رقم (16) في التاريخ السياسي الكوري الجنوبي .

2- **تأسيس المحكمة الدستورية** في أيلول 1988 وهي تحمي الدستور وتضمن حقوق الشعب الأساسية .

3- **تأسيس الحكومات المحلية** ذات الاستقلال الذاتي تمشيا مع متطلبات التنمية الاقليمية السريعة خلال السبعينات والثمانينات.

رابعا: **الاقتصادية :** تتميز كوريا الجنوبية بالسمات الاقتصادية التالية:

1- من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فأن كوريا الجنوبية في المرتبة (14) ومعتمدة على اقتصاد السوق .

2- هي واحدة من الاقتصاديات الكبرى فهي دولة ذات الدخل المرتفع نموا وعضو في منظمة التعاون والتنمية والأكثر تصنيعا في هذه المنظمة .

3- اعتماد اقتصاد كوريا الجنوبية اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية وكانت هذه الدولة في عام 2010 سادس أكبر مصدر وأكبر مستورد ال (10) في العالم [47].

الفرع الثاني/// مراحل تطور التجربة التنموية الكورية.

المرحلة الاولى /// مرحلة بناء الدولة (1948- 1960).

ظهر النمو المبكر في كوريا الجنوبية بعد الاستقلال ، فعلى الرغم من تحطيم الحرب الكورية (1950-1953) لثلثي الطاقة الانتاجية الصناعية في البلاد ، وافتقار كوريا الجنوبية للموارد الطبيعية ، إلا إن قيادتها كانت لديها رغبة جادة وحقيقية في اعادة بناء ما دمرته الحرب ، وبناء الاقتصاد من خلال مجموعة من الخطط الاقتصادية التي هدفت إلى توسيع بنية الاقتصاد التحتية ، وإنشاء مجموعة من الصناعات الاساسية مثل الأسمنت والحديد وغيرها ، وزيادة القدرة الانتاجية للصناعات ، وكانت وسيلتها لتحقيق اهدافها تلك هي الاعتماد على المساعدات الامريكية ومساعدات الامم المتحدة التي وصلت إلى مبالغ ضخمة خلال عقد الخمسينيات من القرن المنصرم [48].

المرحلة الثانية /// مرحلة الاقتصاد الموجه (مرحلة التصنيع والتصدير).

يعد الرئيس (بارك شانج هي) العنصر الاساس الذي أطلق ونسق جهود الطفرة التنموية الكورية ، إذ استولى بارك على السلطة في انقلاب عسكري قاده في عام 1961 ، وكان متحمسا لبناء دولة قوية متطورة ، ومن اجل تحقيق ذلك عقد تحالفا مع رجال الأعمال والمستثمرين واهتم بالصناعات القائمة ، وإعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية الزراعية والحث على التوسع في رأس المال التجاري ثم تحويله فيما

بعد إلى استثمارات صناعية شكلت مجمعات صناعية كبرى عرفت بالتشيبول ، وهي مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين أو صناعات معينة بحيث تحتكر تلك الصناعة وتقوم بمساعدة الحكومة على توفير فرص العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والخدمية مقابل المساعدة الحكومية التي تتلقاها ، وقد ركز الرئيس بارك على سياسة التصنيع من اجل التصدير ورسخ في الخطة الاولى عام 1962 إذ تم تأسيس هيئة ترويج التجارة الكورية بهدف توسيع اسواق المنتجات الكورية بالخارج كما قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة واستبدلت نظام تعدد اسعار الفائدة بنظام سعر الفائدة الموحد فضلا عن ذلك اعفت المواد الأولية الداخلة في الصناعات المحلية من الرسوم الجمركية وسمحت وللمرة الأولى باستيراد كميات كبيرة من الحبوب ، إذ ادت سياسة تطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (8. 10%) خلال المدة (1972- 1978) كما وصل معدل النمو السنوي إلى (2. 11%) خلال المدة (1976- 1978) ، وارتفعت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية في مجمل الصادرات من (3. 21%) عام 1972 إلى نحو (7. 34%) عام 1978[49].

المرحلة الثالثة /// التثبيت الهيكلي والتحرير الاقتصادي (1980- 1995).

في هذه المرحلة دفعت عوامل عدة داخلية وخارجية إلى اجراء تغييرات في هيكل الاقتصاد الكوري فالعوامل الداخلية مثل ظهور الشركات الصناعية الكبرى (التشيبول) بوصفها قوة اقتصادية وسياسية تنافس الدولة في السيطرة على الموارد الرئيسية بالبلاد بل وحتى التفوق عليها في بعض الاحيان ، والكساد المالي الذي تفاقم بعد ازمة النفط الثانية في العام 1979 والذي دفع الرئيس بارك باللجوء إلى صندوق النقد الدولي من اجل التوصل إلى اتفاق التثبيت الذي يقتضي اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد ، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي عانت منها البلاد بسبب التفاوت في توزيع الناتج القومي الموصوف بعدم عدالته ، مما فسح المجال إمام الرئيس (تشوي كيوها) بالوصول إلى السلطة بعد اغتيال الرئيس(بارك شانج هي)، اما العوامل الخارجية فتمثلت في قيام الولايات المتحدة الامريكية بتخفيض عدد قواتها في كوريا من 60 الف إلى 40 الف في العام 1971 ، وانهيار النظام المالي لمؤسسة بريتونوودز ، وتصاعد مفهوم الحمائية بعد هزيمة القوات الامريكية في فيتنام ، فالدولة الكورية كانت قد ركزت في الخطة الخمسية (1980 – 1985) على **ثلاثة اسس مهمة**:

1. التوسع في الصناعات البسيطة لحل مشكلة البطالة ، وهذه الصناعات كانت تتميز بأنها تحتاج إلى ايدي عاملة كثيرة وغير ماهرة ، ولا تتطلب في الوقت نفسه قدرات تكنولوجية عالية ومتقدمة.
2. تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير الحماية الجمركية لبعض الشركات المتفوقة من ناحية الانتاج وتقديم التسهيلات اللازمة التي يستطيع من خلالها القطاع الخاص من الحصول على القروض التي تقدمها الدولة بشروط وفوائد ميسرة.
3. العمل للحصول على قروض اجنبية لدعم الصناعة ، وقد وجهت هذه القروض نحو مشروعات البنية الاساسية ، والصناعات التصديرية ، وكل ذلك من اجل تسهيل مهمة الوفاء بتلك القروض في مواعيدها بدل إن تتراكم وتشكل عبئا على الاقتصاد[50]. ولقد اتخذت كوريا الجنوبية سلسلة من الاجراءات في منتصف الثمانينات نتيجة لزيادة التنافس الدولي في الاسواق الدولية ، وتعرضها لضغوط امريكية مستمرة بسبب توازن الميزان التجاري معها ، وتضمنت هذه الاجراءات تخفيف الضغوط على اسواق التصدير من خلال التوسع في الطلب المحلي ، واتخاذ اجراءات مالية ونقدية من شأنها المساعدة على استقرار الاسعار وتخفيض نسب التضخم ، وخفض الانفاق في القطاع العام ، وتعديل السياسات التجارية والتخلص التدريجي من السياسات الحمائية وتخفيف الرقابة على النقد الاجنبي ، وتنويع اسواق التصدير ، كما قامت

الحكومة بتقديم الدعم المالي للشركات الصناعية الكبرى من اجل توجيهها نحو الصناعات المستهدفة وقد اعتمد صندوق الاستثمار القومي المعروف بتقديمه للقروض الداعمة للسياسات الاقتصادية ، وتميزت هذه المرحلة ايضا بفتح الباب امام الاستثمار الاجنبي والذي كان رغبة محلية ودولية في آن واحد ، الاولى كان هدفها الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة ، والثانية كانت تحاول كسر احتكار الدولة للقرار الاقتصادي ودعم راس المال الكبير ، مما انعكس كل ذلك على ارتفاع نسبة الاستثمارات من 30% في عام 1987 إلى 36% في العام 1994 من الناتج المحلي الاجمالي ، وتمكنت كوريا من تحقق فائض في ميزان المدفوعات ارتفعت بسببه احتياطات النقد الاجنبي من 6. 3 مليار دولار في العام 1987 إلى 25 مليار دولار في العام 1994 [51].

المرحلة الرابعة.

في هذه المرحلة قامت كوريا الجنوبية بإعادة تنظيم صناعاتها بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الدولية وأعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطويرا لتكنولوجيا الصناعة وتعزيزا لصناعة الماكنات والمعدات ، وأنشأت هيئة حكومية معينة بإدارة ورعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في 1996 ، وذلك لمساعدتها على تطوير أنشطتها وتحسين أوضاعها التنافسية.لقد أدت هذه المراحل الأربعة إلى طفرة تنموية قل مثيلها في العالم ، إذ حقق الاقتصاد الكوري معدل نمو سنوي قدره (1. 7%) خلال المدة (1965-1990) ، وأعلى معدل نمو للناتج القومي الاجمالي في العالم حسبما أوردته بيانات البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية فبعد أن كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من (100) دولار عام 1965 ارتفع إلى (076. 10) دولار في عام 1995 ، ولم يقتصر التطور على المجال الاقتصادي بل امتد إلى كل نواحي الحياة الأخرى فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من (6. 62) عاما خلال المدة (1970-1975) إلى (5. 75) عاما خلال المدة (2000-2005) ، فيما بلغت نسبة طلبة التعليم العالم في العلوم والرياضات والهندسة (34%) من مجموع طلبة التعليم العالي خلال المدة (1994 – 1997) [52].

المطلب الثاني /// عوامل النجاح للتجربة الكورية الجنوبية.

إن عملية التطور السريعة في الدولة الكورية الجنوبية جاءت نتيجة تظافر عوامل داخلية وأخرى خارجية ويمكن ايضاح تلك العوامل كما يأتي:

الفرع الاول///العوامل الداخلية.

اولا /// الدور الحكومي: تبنت الحكومات الكورية ومنذ العام 1948 وبموجب الدستور وتعديلاته التسعة التي كان اخرها عام 1987 ، إذ اتبعت الحكومة في طريق التنمية كلا من الديمقراطية واقتصاد السوق الحر ، إذ تكفلت الحكومة بحق الملكية وتشجيع حرية الابداع في النشاط التجاري للأفراد والمؤسسات في الشؤون الاقتصادية كما اقر أن الدولة تقوم بتنظيم وتنسيق الانشطة الاقتصادية بهدف الحفاظ على نمو متوازن واستقرار الاقتصاد الوطني ، ويتضح الدور الحكومي من خلال قيامه بالإجراءات التي تعددت بتعدد المراحل التي مرت بها مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية وتشمل تلك الاجراءات ما يأتي:

1- اعتماد منهج التخطيط في برامج التنمية: إذ اعتمدت الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة وابتداءا من حكومة (بارك شانج هي) حتى الان ، قد اعتمدت التخطيط كمنهاج لأدارة التنمية وذلك عندما ايقنت بقدرة القطاع الخاص وتوسيع دوره ونفوذه.

2- تكوين الشيبول: إذ كونت الحكومة الكورية الجنوبية منذ الستينات من القرن المنصرم مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى (الشيبول) وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية .

3- قيام الحكومـة الكورية الجنوبية بإنشاء هيئـة تـرويج التجـارة والمعروفـة ب(كوتـرا) في عـام 1962 بهدف توسيع اسواق المنتجات الكوريـة الجنوبية بالخارج .

4- انشاء معهد كوريـا الجنوبيـة للعلـوم والتكنولوجيا عـام 1966 ووزارة العلـوم والتكنولوجيا عـام 1967 وذلـك لتعزيـز تنميـة التقـدم العلمـي والتكنولـوجي إذ ركـزت السياسـات العلميـة والتكنولوجيـة الكوريـة الجنوبية على تقديم واستيعاب وتطبيق التكنولوجيا الاجنبية .

5- تعـزيـز حقوق الملكيـة الفكـريـة : لقد ادركت الحكومـة الكوريـة الجنوبية اهميـة الحمايـة الصارمـة لحقوق الملكيـة الفكريـة مـن اجـل التطور التكنولوجي للامـة .

ثانيـا /// العنصـر البشـري: أمتـاز المجتمـع الكـوري الجنـوبي بدرجـة عاليـة مـن التجـانس ، فأبنـاؤه يعتقـدون انهم ينتمـون جميعـا إلـى اسرة عريقـة واحـدة ، ويتكلمـون لغـة واحـدة وبسبب تشابـه الملامـح البدنيـة المتميزة فأنـه يعتقد بأنهم مـن سلالـة القبـائل المنغوليـة التـي ارتحلت إلـى شبـه الجزيرة الكوريـة من اسيا الوسطى ، ويمكن تلمس دور العنصر البشري في تحقيق التنمية الكوريـة الجنوبية من خلال:

1- المشاركة الشعبية : إذ ساعـد تأسيس مجالس المشاركـة الشعبية بواسطة معهد التنميـة الكوري الجنوبي على ايجاد اطر مؤسسية للمشاركـة الشعبية ، ولعب هذا المعهد دورا رائـدا في تنظيم الملتقيات العامـة من خـلال مشاركـة رؤسـاء الاقسـام الاتحـادات الصـناعية والأحـزاب السياسية بمـا فيها احـزاب المعارضـة والعلماء المتخصصون وممثلو المؤسسات الاهلية.

2- التعبئة من اجل التنمية : فالاستقرار السياسي لكوريـا الجنوبيـة نـتج عنـه حكومـة ذات برنـامج طمـوح للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة تجلى دورها في هذا المجال على شحذ همـة العمال ورفع مستوى قدراتهم الانتاجية بين الدول النامية وتمجيد العمل ، إذ تصل ساعات العمل للعامل الكوري الجنوبي إلـى 54 سـاعة في الاسبوع .

3- القـوة العاملـة النسائية : كانـت للقوة العاملـة النسـائية فـي كوريـا الجنوبيـة المسـاهمة الفاعلـه فـي نمـو الاقتصاد الكوري الجنوبي منذ العام 1982 من خلال زيـادة النسـاء العـاملات خاصـة فـي قطاعـات النسيج والأغذية والصناعات الالكترونية [53] .

الفـرع الثـاني /// العامـل الخـارجـي : يمكـن ايجـاز دور العامـل الخـارجي فـي نجـاح التجربـة الكوريـة الجنوبية في ما يأتـي:

1. الـدور الامريكـي فـي مساعـدة كوريـا الجنوبيـة بسخـاء لتسريـع عمليـة النمـو الاقتصـادي فيها وتطويـرها كمثـال يحتـذى للنمـوذج الرأسـمالي البديـل للنظـام الاشتراكـي فـي كوريـا الشمـاليـة ، فضـلا عـن أن الوجـود الامـريكي العسكري على الارض الكورية الجنوبية خفض من معدلات الإنفاق العسكري .

2. دور النظام النقدي الدولي في بدايـة السبعينات والذي حقق استقرارا عالميـا في أسعار صـرف مختلف العملات .

3. الاستفادة الكبيرة التي حققتها كوريـا من التخفيضـات الجمركيـة في ضـوء النظـام العشري للتفضيلات الجمركية التي اقرتـه منظمة الجات في أوائل السبعينات [54].

4. **المعونـات والقروض :** إذ بلغت المعونة الامريكية حوالي (9. 5) بليون دولار حتـى العام 1975 ، ثم جاءت المعونـة اليابانية في المرتبة الثانية إذ بلغت (8. 1) بليون للفترة بين عامي 1965- 1973 ، فضـلا عن حجم القروض التـي حصلت عليها الدولـة الكوريـة الجنوبيـة من البنـك الـدولي للتنميـة وإعـادة البنـاء لكوريا الجنوبيـة فـي العـام 1984 قرضـا بقيمـة 141 مليون دولار لاستخدامه في اغراض توسيع ميناء

مدينـة بوسان الساحلية ، كما قامت المملكة العربية السعودية بمنح قرض لكوريا الجنوبية بلغ قدره 50 مليون دولار لتنمية مشاريع الموانئ في العام نفسه.

5. **الاستثمار الاجنبي المباشر**: في العام 1997 فتحت الحكومة الكورية الجنوبية أكبر عدد من الصناعات الكورية الجنوبية للمستثمرين الاجانب ، إذ تم تحرير وفتح قطاع التصنيع بالكامل ،إذ اصبح بامكان المستثمرين الاجانب شراء اسهم أي شركة كورية جنوبية بدون حصولهم على موافقة مجالس ادارتها أو موافقة الحكومة ،باستثناء الشركات الكورية الجنوبية العاملة في مجال الصناعات الحربية والمؤسسات العامة [55].

6. **القيــادة السياسية** ، لعل ابرزها الجنرال (بارك) إذ ركز على ما يأتي[56]:

أ. بناء اقتصاد حر يقوم على التصنيع.

ب. إن يكون التصنيع موجها للتصدير لا للاستهلاك الداخلي فقط.

ت. شجع الاسر والشركات الوطنية ، صاحبة الاموال والأملاك العقارية على تجميع اموالها معنا ، ليكون لها رأس مال وطني كبير لبناء المصانع والشركات الكبيرة.وعليه فأن هناك عوامل داخلية وخارجية ساهمت في نجاح التجربة التنموية الكورية الجنوبية بالشكل الذي اصبحت أنموذجا للتنمية الشاملة في قارة اسيا منذ نهاية القرن المنصرم وبداية القرن الحادي والعشرون.

المطلب الثالث /// تقويــم التجربـــة التنمويـــة الكوريـــة الجنوبيـــة.

يمكن تقيم التجربة التنموية الكورية الجنوبية من ابراز اهم الايجابيات (الانجازات) والسلبيات (التحديات) ومن خلال ما يأتي:

الفرع الاول /// الايجابيات (الانجازات).

اولا /// الاقتصاد الكوري: يعد الاقتصاد الكوري الجنوبي من اسرع الاقتصاديات في العالم نموا ،إذ يحتل الآن المرتبة (12) بين دول العالم الكبرى اقتصاديا ، وثالث أكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان والصين إذ زاد إجمالي الدخل القومي الكوري الجنوبي من (3. 252) مليار دولار عام 1990 إلى (8. 1133) مليار دولار عام 2012 ثم إلى (4. 1200) مليار دولار عام 2013 وتبعا لذلك ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من (5886) دولار عام 1990 إلى (24000) دولار عام 2013 .

ثانيا /// التطور الصناعي: تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الاولى في صناعة السفن في العالم ، فقد شهد العام 2012 استمرار السيطرة الكورية الجنوبية من خلال استحواذها على 5. 39% من حصة السوق العالمية، ولا تزال كوريا الجنوبية رائدة في هذه الصناعة العالمية ومهيمنة عليها بشكل كبير على الرغم من المنافسة الشرسة من الصين ، وهي شركة هيونداي وسامسونك ودايو، وهذه الشركات تستحوذ على 80% من طلبيات السفن في كوريا الجنوبية ، فضلا عن احتلال كوريا الجنوبية المرتبة السادسة في انتاج السيارات في العالم، وتحتل شركة (هيونداي) مع شركة (كيا موتورز) المرتبة الخامسة بين كبرى الشركات في انتاج السيارات في العام 2013 .

ثالثا /// التعليم والتكنولوجيا، إذ حققت كوريا الجنوبية نهضة تنموية في هذا المجال من اجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين افراد الشعب.

رابعا /// قدرة الدولة الكورية الجنوبية على التحول من بلد زراعي قبل 1962 يعتمد اقتصاديا على تصدير السلع الزراعية والمواد الاولية البسيطة إلى دولة صناعية متقدمة في أقل من أربعة عقود تحتل (12) من حيث قوة الاقتصاد والمرتبة (4) كدولة مصدره للتقنيات العالمية ، واصبحت من أنجح الدول

الصناعية في جنوب آسيا ، وبالتالي تحقيق هـدف التنمية النهائي الذي يتمثل في جانب كبيرمنه بتحقيق رفاهية المجتمع [57].

الفرع الثاني /// السلبيات (التحديـات).[58]

1. عـدم امتلاك كوريا الجنوبية قاعدة عريضـة من المواد الاولية ومصـادر الطاقة المحلية وفي مقدمتها البترول ، لآن الطبيعة لم تغـدق عليها من الموارد سوى النـزر اليسير، الامر الذي جعلها تعتمد على المواد الاولية المستوردة لسد حاجاتها المتنوعة والمتطورة والواسعة.

2. تحـدي الازمـة النقدية التي واجهت كوريا الجنوبية في العام 1997 ، مما اثار شكوك المستثمرين الاجانب ، الامر الذي ادى في النهاية إلى حدوث ازمـة حادة في السيولة وذلك في اواخر عام 1997 .

3. تحـدي التزاحم السكانـي في المدن ، إذ شهدت المدن الكوريـة الجنوبية تزاحما كبيرا ، نتيجـة الهجرة الواسعة من الارياف إلى المدن تمشيا مـع النمو الاقتصادي السريع خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، وطبقا للإحصاء السكاني لعام 2002 بلغت الكثافـة السكانيـة نحـو 491 نسمة للكيلومتر المربع الواحد مما يجعل كوريا الجنوبية من بين المناطق المزدحمة بالسكان في العالم .

4. تحـدي المعمريـن ، تـزايـد عـدد المعمرين من كبـار السن بصـورة ملحوظـة بسبب ارتفـاع مستوى المعيشة وتحسن الخدمات الطبية في كوريا الجنوبية ، إذ كانت نسبة كبار السن من عمر 65 عاما 9. 2% من اجمـالي عدد السكان في العام 1960 ، وارتفعت إلـى 9. 7% بمعدل عام 2002 ، ومن المتوقع إن ترتفع هذه النسبة إلى 4. 14% في العام 2019.ومما تقدم يتبين أن عناصـر القـوة في الاقتصـاد الكوري كانت عناصر حقيقية تم بناؤها بأساس قـوي من خلال الاستفادة من الظروف المحلية والعالمية التي كانت سائدة أثنـاء مرحلـة التطور والتنميـة ، فضـلا عن أن الدور الكبير الذي لعبتـه وتلعبـه الدولـة من خـلال تدخلها في الحياة الاقتصاديـة قـد نجح في تهيئـة بيئـة صحيـة للاستثمار والنمو ، وقـد استطاع الاقتصـاد الكـوري اسـتثمار المـورد البشـري بأفضـل السبل باعتبـاره أهـم مـورد متوفـر لديـه [59].وعليـه تعد استراتيجية تشجيع التنمية احدى الاستراتيجيات المهمـة التي اتبعت من بعض دول عالم الجنوب باعتبارها الافضل للولوج في عصر التطور التكنولوجي الكبير وعلـى اعتـاب القرن الحـادي والعشرون ، فكانت التجربـة الكوريـة الجنوبيـة انموذجـا يحتذى للنهـوض التنمـوي للـدول الناميـة وهـي تـدخل الالفيـة الثالثـة وأهدافها التنموية المستدامـة ، وان التجربة التنمويـة الكورية الجنوبيـة تعد من افضـل التجـارب التنمويـة التي شهدتها دول عالم الجنوب التي اعتمدت استراتيجيات التخطيط التنموي العقلاني الرشيـد.

الخاتمـــة.

إن دول عالـم الجنـوب التي عانت خلال فترات متعاقبـة من تبعات الإرث الاستعماري ومـا تبعها من تبعيـة سياسية واقتصاديـة وثقافيـة لدول عالم الشمـال ، وآثـار العـولمـة السياسية والاقتصاديـة والثقافيـة على مجتمعاتها ، والتي انعكست بالمجمل باتجاهات سلبيـة اثـرت على واقـع تلك الدول ، إذ واجهت دول الجنـوب تحـديـات داخليـة وخارجيـة ، تطلب منها للخروج من مرحلـة التخلف والتدهور المجتمعي إن تتخـذ استراتيجيات متعددة ، من أجـل الالتحاق بركب الدول المتقدمـة في عالم الشمال ، ولعل من أهم تلك الاستراتيجيات ((استراتيجية تشجيع التنميـة)) باعتبارهـا الأكثـر ملائمـة لواقعها ، وكانت دول جنوب شرق اسيا مـن اوائـل دول الجنوب التي جعلت من التنميـة هـدفا وغايـة للوصول إلى تحقيق الرفـاه والعدالـة الاجتماعيـة ، وطريق للتقدم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، إذ كانت التجربـة الكوريـة الجنوبية في التنميـة من التجارب الناجحة ،والتي تميـزت بالتخطيط الاستراتيجي عبـر مراحل متعـددة ، إذ توفرت لها عـوامـل النجاح وتهيئـة لها الظروف الداخليـة والخارجيـة التي ساعـدت على

نجاح تجربتها ،و اصبحت من اوائل الدول في مجالات الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وأخذت طريقها للمنافسة والالتحاق بدول الشمال ، وأضحت تجربة متميزة ، على دول الجنوب الاستفادة منها ، وجعلها انموذجا للتنمية الشاملــة الذي تسعى اغلب دول الجنوب للوصول اليها.

الاستنتاجات.

1. إن دول عالم الجنوب تعاني من تحديات خارجية وداخلية (موروثة ومعاصرة) سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .
2. إن بعض دول الجنوب واجهت تلك التحديات باستراتيجيات أهمها (استراتيجيات تشجيع التنمية) ، كمرحلــة مهمــة للولوج إلى العالم المتقدم .
3. أن التجربــة الكوريــة الجنوبية في التنمية كانت انموذجا ناجحا للتنمية الشاملة على دول عالم الجنوب أن تستفاد منه في تحقيق التنمية في بلدانها .

المقترحات.

1. على دول عالم الجنوب الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي لمواجهة التحديات التي تتعرض لها ، وعلى شكل خطط تنموية خمسية كمرحلة أولى من أجل تنظيم عملية التنمية وبخطوات محسوبة وعقلانية بعيدا عن الارتجالية في التخطيط التنموي .
2. الاعتماد على المعلومات والبيانات والأدلة المؤكدة في رسم السياسات العامة لتحقيق النتائج المرجوة من تلك السياسات ، لأن دورة السياسات العامــة الرشيدة لا يمكن لها أن تدور إلا من خلال المعلومات وفي كل مراحلها.
3. اعتماد ((استراتيجية تشجيع التنمية)) كهدف استراتيجي لأي سياسة عامــة تسعى الدولــة لتحقيقها ، لأنها الخطوة الاولى الصحيحة في طريق التقدم والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي دولــة .
4. الاستفادة من التجربــة التنمويــة الكوريــة الجنوبية باعتبارها انموذجا يحتذى في التطور والنمو السريع ، وتجاوز السلبيات التي وقعت بها وحسب واقع أي دولــة وبما يتلائم مع ظروفها.

الهوامــش.

[1]- عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2004، ص 12.

[2]- حسين يونس ، ما هي الاستراتيجية ، الشبكة الدولية ، على الرابط http :/ Hussein younes . com / p = 54.

* - سون أتزو هو القائد الاعلى للجيش في مملكة وو في الصين القديمة خصص كتابه (فن الحرب) لصفوة القادة العسكريين في زمنه ، على إن نصائحه وإرشاداته استوعبها الجميع وحتى يومنا هذا ، بداية من محاربي الساموراي اليابانيين الأشداء ومرورا برائد نهضة الصين ماو ، وانتهاء برجال الأعمال المتمرسين في وقتنا الحاضر ، ومن اسباب ذيوع شهرة هذا الكتاب تعود لإمكانية تطبيقه في مجالات الاقتصاد والتجارة والسياسة والرياضة ، وفي كل مجال تقريبا ، فهي مجموعة من المبادئ العسكرية الصينية التي كتبت قبل 2300 عام للمزيد انظر سون أتزو ، فن الحرب ' تقديم احمد ناصيف ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الاولى ، 2010 ، ص 10.

[3]- سون أتزو ، فن الحرب ، مصدر سابق ، ص14 .

[4]- مفهوم الاستراتيجية ، الشبكة الدولية (الانترنيت) على الرابط http:// mawdoo3. com

[5]- عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، مصدر سابق ، ص 17-21.

[6]- مفهوم الاستراتيجية ، الشبكة الدولية نت ، مصدر سابق .

[7]- عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، مصدر سابق ، ص 25- 26.

[8]- مصطفى محمد احمد ، الشمال والجنوب الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الاول والثاني، 2011، ص 407- 408.

[9]- ليث عبد الحسن الزبيدي ، عالم الجنوب الخصائص والمشكلات ، جامعة النهرين، 2014 ، ص9.

[10] - المصدر نفسه، ص 9-10.
[11] - ليث عبد الحسن الزبيدي ، عالم الجنوب الخصائص والمشكلات ، مصدر سبق ذكره، ص10.
[12]- اعياد عبد الرضا عبد ال ابراهيم ، دول الجنوب عوامل الضعف واستراتيجية التغيير دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة اوروك ، العدد الثاني، 2016، ص 520- 528.
[13] - المصدر نفسه، ص528.
[14]- ابراهيم وصفي ، قرب الشمال على شعوب الجنوب (مقالات سياسية) ، سوريا ، 1996، ص 79.
[15]- عباس علي امين، الامن والتنمية دراسة حالة العراق، ط1،(بغداد، مركز العراق للدراسات)، 2013، ص 24-25.
[16]- خالد صالح عباس ، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديث ، مجلة جامعة بابل ، العدد 2 ، 2013 ، ص 619.
[17]- كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، العدد 56، ص 20- 21.
[18]- خلد صالح عباس ، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات ، مصدر سابق ، ص 623-624.
[19]- الديون الخارجية : حددت مجموعة عمل دولية متعددة الاطراف سنة 1988 المديونية الخارجية والديون الخارجية على انها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن ، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الاساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة أو بدون اساس وهذا هو التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون، ويتطلب معرفة كاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة وديون النك المركزي، وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة وغير المضمونه من طرف الحكومة، ولضمان ادارة جيدة للديون يجب عدم اغفال اي من المكونات الاساسية للمديونية ، مما يستوجب استخدام تعريف ضيق للمديونية يشمل كل الديون المتوسطة وطويلة الاجل والمستحقة على الحكومة أو مضمونة من طرفها، وهذا التعريف يشمل القطاع الخاص والعام لأنه يخضع لنفس القوانين والتشريعات للمزيد انظر ليث الزبيدي ، عالم الجنوب الخصائص والمشكلات، مصدر سبق ذكره ، ص 88-89.
[20]- ليث الزبيدي ، مشكلات سياسية في عالم الجنوب ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية ، 2012، ص 11-12.
[21]- عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، السياسات العامة لمكافحة البطالة والفقر في العراق بعد العام 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية –قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، 2016 ، ص 126.
[22]- خالد صالح عباس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مصدر سابق،ص 624.
[23]- القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، الشبكة الدولية (الانترنيت) على الرابط http:// www. Un. Org/ arabicIa. aIpresid.
[24]- حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، ط2، (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006، ص 115-117.
[25]- غازي فيصل ، التنمية السياسية في العالم الثالث ،جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية ، 1993 ، ص 113.
[26]- خالد صالح عباس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مصدر سابق، ص 625.
[27] -الفقر متعدد الابعاد: هو دليل يعتمده البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ويتناول العجز وشدة المحرومية في مجالات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة والحرمان البيئي وهو يجمع في القياس بين عدد المحرومين وشدة هذا الحرمان للمزيد انظر عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ، السياسات العامة لمكافحة البطالة والفقر في العراق بعد العام 2003، مصدر سابق ، ص 27.
[28]- عادل حميد العادلي ، التنمية والفقر سمات وتحديات ، العراق انموذجا ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد 25، 2015، ص 125-126.
[29]- خالد صالح عباس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مصدر سابق، ص 626.
[30]- محمد طاقة ، اساسيات علم الاقتصاد ، ط1، (الاردن ، أثراء للنشر والتوزيع)، 2008 ، ص 319.
[31]- طارق عبد الرؤوف عامر ، اسباب وإبعاد البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، ط2، (عمان ، دار اليازوري) ، 2015، ص 33.

[32]- سالم محمد عبود ، سعد عبد الستار سالم ، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية (دراسة مستقبلية في الواقع العراقي) ، (بغداد، مركز الدكتور للعلوم)، 2013، ص 39.
[33]- خالد صالح عباس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مصدر سابق،ص 627.
[34]- خالد صالح عباس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات مصدر سابق، ص 628.
[35]- ليث عبد الحسن الزبيدي، عالم الجنوب الخصائص والمشكلات، مصدر سابق، ص 11-12.
[36]- عبدالله عطوي، السكان والتنمية البشرية، (بيروت، دار النهضة العربية)، 2004 ، ص 323.
[37]- عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، ط1،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2008، ص 51.
[38]- ليت عبد الحسن الزبيدي ، عالم الجنوب الخصائص والمشكلات ، مصدر سابق ، ص 145-155.
[39]- خالد صالح عباس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مصدر سابق، ص 624.
[40]- كريمة عبد الرحيم حسن،مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث،ط1، بغداد، 1990، ص 70-72.
[41]- عبد الرحمن المنصوري ، تجربة كوريا الجنوبية عوامل النجاح وتحديات المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات ، نت على الرابط http;// studies. aIjazecra. Net.
[42]- عدنان فرحان عبد الحسين ، دراسة تحليلة لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965- 2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 18، 2006 ، ص 49.
[43]- منعم احمد خضير ، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية (عوامل النجاح ومجالات الاستفادة منها في الدول النامية)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 34، 2016 ، ص 199.
[44]- عدنان الجوراني ، دراسة تحليلة لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوري الجنوبية ، الحوار المتمدن ، على الرابط http;// m. ahewar.org.
[45]- منعم احمد خضير ، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا ، مصدر سابق ، ص 199.
[46]- عبد الرحمن المنصوري ، مصدر سابق ، نت .
[47]- منعم احمد خضير ، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية ، مصدر سابق ، ص 199-200.
[48]- ابتسام محمد العامري ، التنمية والديمقراطية في جمهورية كوريا دراسة في جدلية العلاقة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 51، ص 352.
[49]- عدنان فرحان عبد الحسين ، دراسة تحليلية ، مصدر سابق ، ص 51-52.
[50]- منعم احمد خضير ، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية ، مصدر سابق ، ص 201-202.
[51]- ابتسام محمد العامري ، التنمية والديمقراطيةفي كوريا الجنوبية ، مصدر سابق ، ص 56-58.
[52]- عدنان فرحان عبدالحسين ، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية ، مصدر سابق ، 53-54.
[53]- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العلوم السياسية العدد 38،ص 51-54.
[54]- عدنان فرحان عبد الحسين ، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية،مصدرسابق ص 56.
[55]- سعيد رشيد عبد النبي ، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية ، مصدر سابق ، ص 56.
[56]- زكريا بشير امام ، التجربة الكورية الجنوبية ، جامعة الخرطوم ، الشبكة الدولية ، على الرابط: http: tanweer. sdIarabi/ moduIes/ smartesection. Item . php.
[57]- منعم احمد خضير، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية ، مصدر سابق ، ص 210-211.
[58]- سعيد رشيد عبد النبي ، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية ، مصدر سابق ، ص 58-59.
[59]- عدنان فرحان عبد الحسين ، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية ، مصدر سابق ، ص 64.

المصادر.

أولاً /// الكتب العربيــة.

1- ابراهيم وصفي ، قرب الشمال على شعوب الجنوب (مقالات سياسية) ، سوريا ، 1996.
2- حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،ط2،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006.

3- سالم محمد عبود ، سعد عبد الستار سالم ، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية (دراسة مستقبلية في الواقع العراقي، (بغداد ، مركز الدكتور للعلوم)، 2013.
4- عباس علي امين ، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق، ط1، (بغداد، مركز العراق للدراسات)، 2013.
5- عبد الحسن الحسني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا ، ، ط1،(بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2008.
6- عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2004.
7- عبد الله عطوي ، السكان والتنمية البشرية،(بيروت، دار النهضة العربية)، 2004.
8- غازي فيصل ، التنمية السياسية في العالم الثالث ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 1993.
9- طارق عبد الرؤوف عامر، اسباب وابعاد البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، ط2،(عمان، دار اليازوري)، 2015.
10- كريمة عبد الرحيم حسن ، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، بغداد ، 1990.
11- ليث عبد الحسن الزبيدي ، عالم الجنوب الخصائص والمشكلات ، جامعة النهرين ، 2014.
12- ليث عبد الحسن الزبيدي ، مشكلات سياسية في عالم الجنوب ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2012.
13- محمد طاقة ، اساسيات علم الاقتصاد، ط1،(الاردن ، اثراء للنشر والتوزيع)، 2008.

ثانياً /// الكتب الاجنبية.

1- سون أتزو ، فن الحرب ، تقديم احمد ناصيف ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الاولى ، 2010.

ثالثاً /// الرسائل والاطاريح.

1- عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ، السياسات العامة لمكافحة البطالة والفقر في العراق بعد العام 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، 2016.

رابعاً /// الدوريات والمجلات.

1- ابتسام محمد العامري، التنمية والديمقراطية في جمهورية كوريا الجنوبية – دراسة في جدلية العلاقة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 51 ، 2016.
2- اعياد عبد الرضا عبد الابراهيم، دول الجنوب عوامل الضعف واستراتيجية التغيير – دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة اوروك ، العدد الثاني ، 2016.
3- خالد صالح عباس، مفهوم التنميةوارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراءالفكري والتحديث مجلةجامعة بابل العدد2 2013.
4- سعيد رشيد عبد النبي ، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 38 ، 2008.
5- عادل حميد العادلي ، التنمية والفقر سمات وتحديات – العراق انموذجا ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد 25 ، 2015.
6- عدنان فرحان عبد الحسين ، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية (1965- 2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 18، 2006.
7- كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، العدد 56، 2013.
8- مصطفى محمد احمد ، الشمال والجنوب الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الاول والثاني ، 2011.
9- منعم احمد خضير ، تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية (عوامل النجاح ومجالات الاستفادة منها في الدول النامية) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 34، 2016.

خامساً /// الشبكة الدولية (الانترنيت).

1- حسين يونس ، ماهي الاستراتيجية ، على الرابط.http://Husseinyounes.com.p=54
2- زكريا بشير امام ، التجربة الكورية الجنوبية ، جامعة الخرطوم ، على الرابط http:// tanweer. sdIarabi/ moduIes/ smartesection. / ten. Pdf
3- عبد الرحمن المنصوري ، تجربة كوريا الجنوبية عوامل النجاح وتحديات المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط .http:// studics. aIjazecra. Net
1- عدنان الجوراني دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة في كوريا الجنوبية الحوارالمتمدن على الرابط.http:// mahewar. Org
2- مفهوم الاستراتيجية ، على الرابط ، http:// mawdoo3. Com.
3- القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، الشبكة الدولية (الانترنيت) على الرابط http:// www. Un. Org/ arabicIa. aIpresid.